## جامعة الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق



# الرقابة الإدارية على المنتخبين في قانون البلدية 10/11

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام

- تخصص تنظيم إداري –

إشراف الدكتور د. خلف فاروق إعداد الطالب:

- بوتهلولة شوقى

### لجنة المناقشة

الصفة رئيسا مشرفا مناقشا مناقشا مناقشا

الإسم واللقب

الدكتور: بدر الدين شبل

الدكتور : فاروق خلف

الدكتور : رمزي حوحو الدكتور: مكي الدراجي

الدكتورة: آمنة سلطاني

السنة الجامعية: 2013- 2014

- 3- Jean Rivero, Droit administrative, Dalloz, 1980, Paris, op.cit.p321
- 4- Lahcéne Seriak, L'organisation et le fonctionnement de la commune, ENAG, Alger, 1998.
- 5- VIENES (Claude Henri), Le pouvoir des substitution RDR, Paris, 1960.
- 6- Zouaimia Rachid: Droit adminstratif, berti édition, Alger, 2009.

#### 2- Theses

6- Benchikh- lehocine Fatima: L'administration territorial en Algérie, mémoire de magister, 1982, institute de droit et des sciences administratif, Constantine.

#### **3- Revues**

7- Essaid Taibi, La démocratie a l'épreuve de la décentralisation l'exemple de la commune en Algérie, revue idara,n°02,1991.

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
أ-ج	مقدمة
06	الفصل الأول/ الأسس العامة لنظام الرقابة الإدارية على المجالس الشعبية
	البلدية
08	المبحث الأول/ ماهية الرقابة الإدارية
08	المطلب الأول/ تحديد مفهوم الرقابة الإدارية
08	الفرع الأول/ تعريف الرقابة الإدارية
08	أولا/ رقابة أم وصاية
09	<b>ىئنيا/</b> تعريف الرقابة الإدارية

10	الفرع الثاني/ خصائص الوصاية الإدارية
10	أولا/ الوصاية الإدارية رقابة إدارية
10	تانيا/ ارتباط الوصايا الإدارية بوجود أشخاص لامركزية
11	ثالثا/ الرقابة الإدارية رقابة إستثنائية
11	الفرع الثالث/ تمييز الرقاية الإدارية عن السلطة الرئاسية
12	أولا/ من حيث الطبيعة والخصائص القانونية
13	<b>تانيا/</b> من حيث طبيعة الرقابة
13	<b>ثالثا/</b> من حيث قواعد المسؤولية
13	رابعا/ من حيث القابلية للطعن
1.4	المطلب الثاني: مبررات الأخذ بالرقابة الإدارية وجهات الوصاية والقيود الواردة
14	عليها
15	الفرع الأول/ مبررات الرقابة الإدارية
15	أولا/ احترام مبدأ المشروعية
16	ثانيا/ تحقيق المصلحة العامة
16	<b>ثالثا/</b> تجسيد مبدأ الشفافية
18	الفرع الثاني/ جهات الوصاية
18	أولا/ ممارسة الرقابة الإدارية من قبل الجهات المركزية
20	ثانيا/ ممارسة الرقابة الإدارية من قبل الجهات غير المركزية
23	الفرع الثالث/ القيود الواردة على الرقابة الإدارية
23	أولا/ القيود التشريعية
24	<b>ثانيا/</b> القيود الخاصة بكيفية إستعمال الرقابة
24	ثالثًا/ القيود التي ترد على الأغراض التي تستهدفها الرقابة
26	المبحث الثاني/ الإطار القانوني المنظم لسيرالمجلس الشعبي البلدي
27	المطلب الأول/ المجلس الشعبي البلدي كهيئة مداولة
28	الفرع الأول/ إستقلالية المجلس الشعبي البلدي

28	أولا/ مفهوم الإستقلالية
29	<b>ثانيا/</b> مقومات الإستقلالية
46	الفرع الثاني/ تشكيل المجلس الشعبي البلدي
47	أولا/ كيفية إختيار أعضاء المجالس الشعبية البلدية
59	ثانيا/ توزيع المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي
60	الفرع الثالث/ سير أعمال المجلس الشعبي البلدي وإختصاصاته
60	أولا/ سير أعمال المجلس
69	ثانيا/ إختصاصات المجلس الشعبي البلدي
71	المطلب الثاني/ رئيس المجلس الشعبي البلدي كهيئة تنفيذية
72	الفرع الأول/ كيفية إختياره
75	الفرع الثاني/ إختصاصات وصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعتباره
75	هيئة تتفيذية للمجلس
77	الفرع الثالث/ إنهاء مهامه
77	أولا/ الإستقالة
78	ثانيا/ التخلي عن المنصب بسبب الإستقالة
79	ثالثًا/ التخلي عن المنصب بسبب الغياب غير المبرّر
80	خلاصة الفصل الأول
82	الفصل الثاني/ مظاهر الرقابة الإدارية الممارسة على المنتخبين في قانون
04	البلدية (10/11)
84	المبحث الأول/ الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي
84	المطلب الأول/ الإيقاف كتجميد مؤقت لعضوية المنتخب
84	ا <b>لقرع الأول/</b> مفهومه
85	الفرع الثاني/ سبب الإيقاف
86	الفرع الثالث/ جهة الإختصاص بإصدار القرار
89	المطلب الثاني/ الإقصاء كإسقاط كلي ونهائي للعضوية

89	ا <b>لفرع الأول/</b> مفهومه
90	الفرع الثاني/ سبب الإقصاء
91	الفرع الثالث/ جهة الاختصاص بإصدار قرار الإقصاء
93	المطلب الثالث/ الاستقالة التلقائية بصفتها مفروضة بقوة القانون
93	الفرع الأول/ مفهومها
94	الفرع الثاني/ سبب الإستقالة التلقائية
95	الفرع الثالث/ جهة الإختصاص بإصدار قرار الإستقالة التلقائية
99	المبحث الثاني/ الرقابة على الهيئة البلدية وأعمالها
99	المطلب الأول/ الرقابة على الهيئة البلدية
99	الفرع الأول/ الحل
101	أ <b>ولا/</b> خرق أحكام دستورية
102	ثانيا/ حالة إلغاء إنتخاب جميع أعضاء المجلس
102	ثالثًا/ حالة الإستقالة الجماعية لأعضاء المجلس
102	رابعا/عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدر إختلالات خطيرة تم إثباتها في
103	التسيير البلدي أو من طبيعتها المساس بمصالح المواطنين وطمأنينتهم
104	خامسا/ عندما يُصبح عدد المنتخبين أقل من الأغلبية المطلقة
105	سادسا/ حالة خلافات خطيرة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي
106	سابعا/ حالة إندماج بلديات أو ضمّها أو تجزئتها
106	ثامنا/ حالة حدوث ظروف إستثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب
113	المطلب الثاني/ الرقابة على أعمال المجلس البلدي
113	الفرع الأول/ التصديق
114	أولا/ التصديق الضمني
116	<b>ثانيا/</b> المصادقة الصريحة
122	الفرع الثاني/ الإلغاء
124	أولا/ البطلان المطلق
126	ثانيا/ البطلان النسبي
131	الفرع الثالث/ الحلول

139	خلاصة الفصل الثاني
141	الخاتمة
147	قائمة المراجع
156	الفهرس